



بيان جامعة الدول العربية

في إجتماع الجمعية العامة رفيع المستوى حول نزع السلاح النووي

يلقيه
السفير أحمد فتح الله

مراقب وفد جامعة الدول العربية الدائم لدى الامم المتحدة

نيويورك في : (26 سبتمبر 2013)

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

السيد جون آش
رئيس الجمعية العامة
السيد بان كي مون،
أمين عام الأمم المتحدة
أصحاب الفخامة والسعادة
السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود والمنظمات الحكومية وغير الحكومية،



السيد الرئيس،

يشرفني نيابة عن السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي تهنتكم بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة لهذه الدورة متمنين لكم كامل النجاح والتوفيق، كما أتوجه إليكم بالشكر والتقدير على دعوة الأمانة العامة للمشاركة في هذا المحفل الدولي وعلى مبادرتكم لعقد هذا الاجتماع رفيع المستوى حول مسألة تقع في صميم الأمن والسلم الدوليين ألا وهي مسألة نزع السلاح النووي، كما أرفع بالنيابة عن السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية تقديري إلى دول حركة عدم الانحياز على جهودها المتواصلة في سبيل خلق عالم خال من الأسلحة النووية والتي ترجمت من خلال مبادرتها الأخيرة في صياغة ورعاية قرار الجمعية العامة الوارد ضمن الوثيقة (A/RES/67/39) والمتعلق باجتماعنا هذا.

السيد الرئيس،

تؤكد الدول العربية تمسكها بمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، وإعتبارها حجر الزاوية لمنظومة عدم إنتشار الأسلحة النووية، وأساس تحقيق الإستقرار في المنطقة والأمن لمواطنيها. كما تؤكد على أن الركائز الثلاثة لمعاهدة - نزع السلاح النووي، وعدم إنتشار الأسلحة النووية، والإستخدامات السلمية للطاقة النووية - متساوية في الأهمية ولا يجب أن يتم تنفيذ أحكامها بالإنتقائية.

السيد الرئيس،

إن جامعة الدول العربية يساورها قلق بالغ من قيام الدول النووية بتطوير وتحديث أسلحتها النووية، وإستمرارها في الإعتماد عليها في عقيدتها الدفاعية؛ وهو ما يخالف المطالب الدولية المتكررة بضرورة تقليص دور هذه الأسلحة في سياسات الأمن، مما يستنتج منه رغبة هذه الدول في التمسك بسلاحها النووي وعدم نيتها التخلي عنه في القريب العاجل.

وعليه تسترعي الجامعة العربية الانتباه إلى أن إمتلاك الدول النووية للسلاح النووي يفترض أن لا يستمر إلى مالا نهاية وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، والتي تعهدت الدول النووية من خلالها بنزع أسلحتها النووية. كما تعيد جامعة الدول العربية التذكير بضرورة التنفيذ التام والفعال دون المزيد من التأجيل لهذه المادة وفقاً لما ورد في الفقرتين 3 و 4 من " المقرر 2 " الصادر عن مؤتمر تمديد ومراجعة معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية لعام 1995 المعنون: " مبادئ وأهداف لعدم الإنتشار ونزع السلاح النوويين"، وكذلك التنفيذ الكامل للخطوات العملية الثلاثة عشر الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام 2000، وهي إجراءات تم التأكيد عليها بتوافق الآراء خلال مؤتمر المراجعة لعام 2010.

السيد الرئيس،



تذكر جامعة الدول العربية أن عالمية معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية لم تتحقق بعد في منطقة الشرق الأوسط بسبب إستمرار رفض إسرائيل الإنضمام إلى المعاهدة وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت الذي يتم فيه غض الطرف عن المنشآت النووية الإسرائيلية غير الخاضعة لأية رقابة دولية، يجري التعامل مع دول أطراف في المعاهدة بتشدد تحت ذريعة إحتماية سعيها للحصول علي قدرات نووية عسكرية. لذا يتوجب على المجتمع الدولي مساندة الجهود العربية المبذولة في المحافل الدولية - لاسيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية - والرامية الى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، تشير جامعة الدول العربية إلى إنضمام الدول العربية الأعضاء فيها كافة وبلا استثناء إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية على إثر اتخاذ قرار حول الشرق الأوسط عام 1995 " خلال مؤتمر تمديد ومراجعة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لعام 1995، والذي تبنته الدول الثلاث الودية للمعاهدة (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا) . لذلك طلبت الدول العربية من الدول الودية أن تتحلى بروح المسؤولية لتنفيذ قرار الشرق الأوسط من خلال الضغط على إسرائيل للانضمام الى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. والطلب من الدول المالكة للتكنولوجيا النووية الامتناع عن منح اسرائيل أية مساعدات تزيد من قدرة ترسانتها النووية، لما في ذلك من مخالفة للمادة للمادتين الأولى والسادسة من المعاهدة ، ونتائج مؤتمرات المراجعة المختلفة، مما يترتب عليه فقدان المعاهدة لمصداقيتها.

السيد الرئيس،

تأسف جامعة الدول العربية لقرار تأجيل " مؤتمر 2012 حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشمل الأخرى" الذي إتخذهت الدول المنظمة له مراعاة لموقف إسرائيل علي الرغم من إعلان باقي دول المنطقة - الدول العربية وإيران- قرارها بالمشاركة وتمسكها بضرورة عقد المؤتمر على نحو ما تم إقراره بتوافق الآراء في مؤتمر المراجعة لعام 2010، وتحمل جامعة الدول العربية منظمي المؤتمر مسؤولية تأجيله، ومسؤولية الإخلال في موازين القوى الإقليمية قبل انعقاد هذا المؤتمر لما قد يؤدي إليه من إدخال المنطقة في نفق مظلم وكارثي قد يضع على المحك السلم والأمن الدوليين، ويقضي تماما على فكرة انعقاد المؤتمر وتحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، و آثار كل ذلك على مصداقية اتفاقية منع الانتشار . وإيفاء بالتزاماتها تجاه دولها الأعضاء وتنفيذا لقرارات مجلس الجامعة سواء على المستوى الوزاري أو على مستوى القمة والمتعلقة بالبند الرابع عشر المعنون "مخاطر السلاح النووي الاسرائيلي وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية الأخرى على السلم والأمن العربي"؛ وتنفيذا لقرار المجلس الوزاري رقم 7678 المتعلق بهذا البند فقد وجهت الجامعة العربية عن طريق بعثتها المراقبة الدائمة لدى الأمم المتحدة رسالة إلى مجلس الأمن والاعضاء الدائمين فيه تطلب منهم اتخاذ التدابير العملية والسريعة من أجل تذليل معوقات إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما فيها عقد مؤتمر 2012 المؤجل والذي أقره مؤتمر المراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010.



وحرصاً من الدول العربية الأعضاء فيها على تحقيق الهدف الأساسي والأسمى لمؤتمر 2012 المؤجل، فقد ساهمت الجامعة العربية بالتنسيق معهم في تمديد تعاونهم مع الميسر لعام آخر، وتجاوبت الدول الأعضاء فيها مع مقترحه بشأن عقد " مشاورات تحضيرية " في جنيف لتكون في إطار المرجعيات التي حددها مؤتمر المراجعة لعام 2010 وقرار الشرق الأوسط لعام 1995 ومراعاة المعايير الثلاث التي حددها مجلس جامعة الدول العربية في قراره 7580، وهي:

- 1 - وضع تاريخ محدد للمؤتمر.
- 2 - أن تتم المشاورات تحت مظلة الأمم المتحدة وتحت جدول أعمال محدد.
- 3 - أن تحضرها فقط الدول التي تعلن رسمياً عن مشاركتها في المؤتمر.

السيد الرئيس،

وفي الختام تعيد جامعة الدول العربية التأكيد على عدم جواز تقييد حق الدول الأطراف في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية غير القابلة للتصرف في حصولها على المعرفة والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفقاً لما ورد بالمادة الرابعة للمعاهدة، وأنه لا يجب أن يكون الإهتمام والقلق المتعلق بقضايا الإنتشار النووي حجة لتشديد وفرض القيود التمييزية في هذا الشأن.

وشكراً،،،